Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات برنامج النتائج

مرحلة التصوّر

التقرير رقم: PIDC0062276

إسم البرنامج	برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال (RACE 2)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	لبنان
القطاع	التربية
أداة الإقراض	برنامج النتائج
رقم تعريف البرنامج	P159470
المقترض (المقترضون)	الجمهورية اللبنانية، وزارة المالية
الجهة المنفذة	وزارة التربية والتعليم العالي
تاريخ إعداد وثيقة معلومات برنامج تمويل البرامج وفقاً للنتائج	26 يونيو/حزيران، 2016
التاريخ التقديري لإنهاء التقييم	5 يوليو/تموز، 2016
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	22 سبتمبر/أيلول، 2016
قرار لجنة العمليات الإقليمية بعد المراجعة	7 يونيو/حزيران، 2016

أ. المقدمة والسياق

1. نجم عن أزمة اللاجئين السوريين تحديات اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة في لبنان. فعلى مدى العقود الماضية، تأثر لبنان بالصراعات المحلية والإقليمية المتكررة التي نتجت عنها تكاليف اقتصادية واجتماعية عالية. ورغم صمود البلاد أمام الصدمات الداخلية والخارجية المتكررة، تسبب الصراع القائم في سوريا بزيادة هائلة في عدد اللاجئين في لبنان. فبينما تستضيف البلاد 450,000 لاجئ فلسطيني، أدى الصراع في سوريا إلى قدوم 1.5 مليون لاجئ سوري إضافي، ليصبح لبنان في المرتبة الأولى عالمياً من حيث عدد اللاجئين للفرد الواحد، مع ارتفاع عدد هؤلاء ليشكلوا 33 في المئة من سكان البلاد. وتفرض هذه الزيادة الهائلة في عدد السكان ضغطاً على الموارد والخدمات العامة والبنية التحتية في البلاد، في حين تؤثر على المجتمعات المحلية التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفقر. ويهدد هذا الوضع الذي يضاف إلى الجمود السياسي الراهن في لبنان بمزيد من الاضطراب في الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الهش أصلاً للبلاد.
2. وبدعم من المجتمع الدولي، تمكن لبنان من دعم اللاجئين محافظاً في الوقت نفسه على مستوى مقبول من إمكانية الحصول على الخدمات الجيدة للبنانيين. وقد التزم المجتمع الدولي التزاماً شديداً بدعم الحكومة اللبنانية في معالجة الاحتياجات الملحة للاجئين السوريين والمواطنين اللبنانيين الضعفاء على حد سواء. كما ساعدت المؤتمرات الأخيرة في لندن وواشنطن في تعبئة المزيد من الموارد لضمان توفير المساعدات الإنسانية

والتنموية وتعزيز صمود البلاد. ولكن لا يزال هناك حاجة لدعم إضافي لتمكين الحكومة اللبنانية من ضمان استمرار الحصول على الخدمات العامة عالية الجودة.

ب. السياق القطاعي (متعدد القطاعات) والمؤسسي

3. من بين اللاجئين السوريين في لبنان، 487,723 هم من الأطفال في سن الدراسة، أي أن أعمارهم تتراوح بين 3 سنوات و18 سنة. وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة اللبنانية والدعم الذي وفره المجتمع الدولي لتقديم الخدمات التعليمية للسوريين، لا يزال 59 في المئة من اللاجئين السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و18 سنة دون تعليم رسمي. ولذلك تداعيات على المدى القصير والطويل على حد سواء. فبالنسبة للعائلات التي تواجه تحديات النزوح اليومية، يمثل ذلك عبءاً إضافياً عليها اليوم. وبناءً على الأزمات السابقة والأدلة الكثيرة المتوفرة، يرجح أن يؤدي نقص التعليم المدرسي اليوم إلى حياة من الفقر والمعاناة غداً، مما يزيد خطر الصراع وزعزعة الاستقرار في المنطقة في المستقبل. بالنسبة للبنان، تسببت الطبيعة المطولة للأزمة والطلب الهائل على التعليم بضغوط على نظم تقديم الخدمات بما في ذلك جودة التعليم العام للأطفال في المجتمع المضيف والأطفال اللاجئين. وفي هذا السياق، حشدت المؤسسة الدولية للتنمية بصورة استثنائية تمويلاً ميسراً للبنان بغية تلبية هذه الاحتياجات الفورية ووضع الأساس لانتعاش النظام على المدى الطويل.

4. ورداً على هذه الأزمة، أطلقت الحكومة اللبنانية، بدعم من المجتمع الدولي، مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال (RACE). أطلقت هذه المبادرة للمرة الأولى في عام 2013 بهدف تحسين فرص حصول الأطفال اللاجئين السوريين والأطفال اللبنانيين المحرومين في البلاد على التعليم الرسمي وقد حققت نجاحاً واضحاً. فمع تنفيذ هذه المبادرة، ارتفع عدد الطلاب السوريين في نظام التعليم العام اللبناني بشكل كبير، من 18,780 طالباً تتراوح أعمارهم بين 3 و18 سنة في العام الدراسي 2011 – 2012 إلى 141,722 طالباً في العام الدراسي 2015 – 2016. ولكن هذا الارتفاع بسبعة أضعاف الذي حدث خلال 5 سنوات فقط وضع ضغوطاً على قدرة نظام التعليم الرسمي في الحفاظ على مستوى جودة نظام التعليم وعلى نفس مستوى الحصول على التعليم للطلاب اللبنانيين.

5. دفع نجاح المبادرة والحاجة الواضحة لدعم إضافي، وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية وشركاءها إلى اعتماد استراتيجية للمدى الطويل على مستوى النظام لتعزيز جودة التعليم وإمكانية الحصول عليه، بعنوان مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2. وخلال المرحلة القادمة من الدعم ("مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2"، 2016–2021)، ستولي وزارة التربية والتعليم العالي وشركاؤها الأولوية لتعزيز المساواة في الحصول على الفرص التعليمية في نظام التعليم العام الرسمي ولتحسين جودة وشمولية بيئة التدريس والتعلم وتقوية نظام وسياسات التعليم الوطني وقدرات التخطيط والرصد الوطني للتعليم، وذلك من خلال مضاعفة الجهود وتقديم الدعم المالي الإضافي. ومن المتوقع أن تساهم الجهود المبذولة في إطار مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2 في تقليل التكاليف القصيرة والمتوسطة الأجل لنزوح العائلات اللاجئة، وأن تعزز قدرة نظام التعليم اللبناني على المدى الطويل على تهيئة الأطفال للحياة والعمل عند عودة الاستقرار في المنطقة.

6. نجحت الاستثمارات في مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال في زيادة فرص الحصول على التعليم وخاصة في المرحلة الابتدائية، بينما لم تتحقق المكاسب في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي بالكامل بعد وفيما لا تزال غالبية الطلاب في سن الدراسة الثانوية خارج المدرسة. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في إطار المبادرة، تبقى مستويات تسجيل الطلاب اللبنانيين في المدارس الثانوية (الصف العاشر والحادي عشر والثاني عشر) متدنية جداً، وخاصة عند العائلات ذات أدنى مستويات الدخل. وترتفع هذه المستويات المتدنية للتسجيل بشكل كبير بين اللاجئين: ففي حين أن ما يقارب 87 في المئة من الأطفال اللاجئين السوريين الذين يرتادون المدارس الرسمية في العام الدراسي 2015–16 تتراوح أعمارهم بين 6 و15 سنة، فإن أقل من 10 في المئة من اللاجئين في سن الدراسة الثانوية (15 إلى 18 سنة) تسجلوا في المرحلة الثانوية، مما يحرم غالبية المنتمين إلى هذه الفئة العمرية من الاستعداد الكافي للمشاركة الفعالة في المجتمع وسوق العمل. وهناك أيضاً حاجة لرقع مستويات الالتحاق في مرحلة ما قبل الابتدائي. فينتسب ما يقدر بنحو 84 في المئة من الأطفال اللبنانيين إلى مرحلة ما قبل المدرسة في حين يلتحق أقل من 20 في المئة من الأطفال اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات بمرحلة ما قبل المدرسة، مما يعيق حصول اللاجئين على العديد من فوائد التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ويزيد تكلفة التعليم العلاجي في المراحل اللاحقة.

7. وحتى عندما يكون الطلاب قادرين على الذهاب إلى المدرسة، تشكل جودة التعليم مصدر قلق كبير. فالضغوط الهائلة التي فرضها تزايد الطلب على التعليم على نظام التعليم في لبنان، بما في ذلك الاكتظاظ والعدد الأقل

لساعات التعليم في الدوام الثاني، لها انعكاسات كبيرة على جودة التعليم لجميع الطلاب. ففي حين تم تمويل وتوزيع مواد التدريس والتعلم على نطاق واسع للطلاب المضيفين واللاجئين ضمن إطار مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 1، تتفاوت قدرة المدارس على تحويل هذه المدخلات إلى تعلم. فالفجوة الموجودة منذ فترة طويلة في نتائج التعلم بين مؤسسات التعليم العام والخاص هي في خطر التوسع. وكان رصد تعلم الأطفال اللاجئين حتى الآن محدوداً، مع غياب تحليل مخرجات التعلم حالياً. وبالتالي، قد يقوض ذلك المكاسب المحققة في الحصول على التعليم بسبب الخسائر الناجمة عن عدم كفاية الجودة، مما يشكل أحد أسباب ارتفاع معدلات التسرب المدرسي بين الأطفال السوريين واللبنانيين.

8. لا تشكل القيود على جانب العرض التحدي الوحيد للحصول المنصف على التعليم، خاصة بالنسبة للطلاب في سن الدراسة الثانوية. فالحواجز من جهة الطلب على التعليم الثانوي كبيرة جداً، بما في ذلك انخفاض عوائد التعليم المتصورة إلى جانب التكلفة الكبيرة للفرصة البديلة عن الدخل الضائع، وخاصة لدى الطلاب الأكبر سناً. وفي بعض المناطق، مثل البقاع، تشكل تكاليف النقل أيضاً حاجزاً مرتفعاً أمام الوصول إلى خدمات التعليم. كما هناك أدلة قولية على أن الخوف من العنف والتحديات في مجال القبول الاجتماعي والصعوبات في توفير أذون التسجيل والإقامة المطلوبة كلها تعوق عملية التسجيل في المدرسة.

9. وتستند هذه المرحلة الجديدة من استراتيجية مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال على الزخم الذي تحقق حتى الآن وهي تحاول تعزيز النجاح في الحصول المنصف على خدمات التعليم عالية الجودة من خلال العمل على مستوى نظام التعليم. ويعمل البنك الدولي عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات لدعم وزارة التربية والتعليم العالي في مراجعة استراتيجية المبادرة للسنوات الخمس المقبلة. أما مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2، فهي تغطي السنوات الدراسية 17/2016 وحتى 21/2020 وتشمل الاستثمارات المذكورة أدناه على مستوى النظام. ستتطلب المبادرة 2 تمويلاً مقدراً بـــ400 مليون دولار أميركي في السنة لإتمامها. تجري الاستثمارات في المبادرة 1، بما في ذلك منحة مشروع وقف تدهور النظام التعليمي في حالة الطوارئ التي قدمها الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لمساعدة لبنان في الاستجابة للأزمة السورية والذي يديره البنك الدولي، بصورة جيدة، مع صرف 41 في المئة منها في الأشهر التسعة الأولى من التنفيذ وتحقيق نتائج مبكرة متعددة، بما في ذلك تأمين الكتب المدرسية لجميع طلاب المدارس الرسمية من صف الروضة وحتى الصف التاسع والدعم المالي للمدارس.

ج. العلاقة باستراتيجية المساعدة الوطنية / إطار الشراكة الوطنية والأساس المنطقي لاستخدام الأداة

10. تتماشى أهداف البرنامج المقترح بشكل وثيق مع الأولويات التي وضعت في التشخيص الوطني النظامي وفي إطار الشراكة الوطنية والاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان التعليم من بين مجالات العمل الأحد عشر ذات الأولوية المحددة في التشخيص الوطني النظامي لتعزز البلاد فرص العمل، وخاصة ذات الجودة العالية، بطريقة مستدامة وتحقق الأهداف المزدوجة لمجموعة البنك الدولي. سيُعرض إطار الشراكة الوطنية الجديد المستمد من التشخيص الوطني النظامي، على المجلس في يوليو/تموز 2016 وسيوجه عملية تطوير المشروع. يشير إطار الشراكة الوطنية إلى أن الصراع والأمن وحالة الهشاشة، بما في ذلك الأزمة السورية الأخيرة، عوامل تشكل كلها عائقا رئيسيا في لبنان، خاصة وأن الأزمة السورية وما تلاها من تدفق للاجئين السوريين يؤثران على الاقتصاد اللبناني ويفاقمان المشاكل القائمة في مجال الحصول على التعليم وجودة التعليم وخدمات أخرى. بعد الركيزة الأولى من الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتجديد العقد الاجتماعي، يهدف البرنامج إلى تحسين فرص حصول الفئات الأكثر ضعفاً على الخدمات التعليمية ذات الجودة العالية. كما يسعى المشروع إلى تعزيز نظام التعليم الوطني من أجل التعامل مع تدفقات اللاجئين، ما يرتبط مباشرة بالركيزة الثالثة لاستراتيجية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعنية القدرة على مجابهة الصدمات الناشئة عن أزمة اللاجئين والنازحين داخلياً. وأخيراً، يشكل البرنامج جزءاً من إصلاح وإعادة بناء نظام التعليم اللبناني الذي يواجه صدمة وجودية تتمثل في وجود 487,723 طفلاً سورياً في سن الدراسة، وهو عدد يفوق عدد اللبنانيين المسجلين في المدارس الرسمية.

11. إن الأساس المنطقي لاستخدام أداة برنامج النتائج التي تكافئ تحقيق النتائج بعد التحقق منها بصورة موثوقة، رباعي الأوجه. أولاً، هي تحول في الحوار عن السياسات، خارجياً وداخلياً ضمن الوزارات. فبدلاً من الانتقال بين المدخلات والأنشطة العديدة المتعلقة بالتعليم التي تعتبر استمرارية لأنماط التمويل السابقة، يبدأ التمويل القائم على النتائج من النتيجة النهائية المرجوة للتوصل إلى ما هو مطلوب. ويساعد ذلك على تركيز النقاش داخل السلطات المعنية بالتعليم وحوار البنك مع وزارة التربية والتعليم العالي على النتائج التي هي حقا مجالات ذات أولوية بالنسبة للحكومة. ثانياً، هي تجذب الانتباه الضروري– لصناع القرار ولأولياء الأمور – بالنتائج النهائية وتحافظ عليه. ويُترجم الاهتمام المتواصل بالموارد، مالية كانت أو توظيفية، لضمان سير البرنامج بحسب الجدول الزمني المحدد لتحقيق النتائج على مستوى نظام التعليم. ثالثاً، هي تساعد على حشد وتوحيد جهات مهمة في السعي لتحقيق النتائج، ولا سيما وزارة المالية. كما أنها بمثابة نقطة وصل يمكن للشركاء الدوليين الاتحاد حولها، وذلك باستخدام برنامج موحد تملكه الحكومة كمنصة لتنسيق التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم. ويولد ربط الإنفاق بالنتائج تكاملاً بين المبادرات التي تدعمها الجهات الفاعلة الدولية. وأخيراً، هي تغرس ثقافة قياس، ليتم في نهاية المطاف إضفاء الطابع المؤسسي من خلال تعزيز النظم.

12. يرتبط البرنامج المقترح بشكل وثيق بالأهداف المزدوجة للبنك الدولي التي تسعى إلى القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، فضلاً عن ارتباطه بمجالات التدخل الأساسية لمبادرة التعليم من أجل تعزيز القدرة على المنافسة في الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من خلال التركيز على جعل الخدمات التعليمية أكثر شمولاً مع مسارات بديلة لزيادة التعلم، من المتوقع أن يعزز البرنامج المقترح فرص الحصول على مستقبل أفضل لكل من الأطفال اللاجئين وأطفال المجتمع المضيف. وترتبط الأنشطة التي تشكل جزءاً من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2 بأربعة من الركائز الأساسية لمبادرة التعليم من أجل تعزيز القدرة على المنافسة وهي: تنمية الطفولة المبكرة ومهارات الحساب والقراءة والكتابة في الصفوف الصغيرة والمعلومات من أجل المساءلة ومهارات وقيم القرن 21.

د. الأهداف الإنمائية للبرنامج

13. يقوم الهدف الإنمائي للمشروع على تعزيز الحصول المنصف على التعليم وتعزيز جودة التعليم وتعزيز نظم قطاع التعليم في لبنان. وستكون النتائج الرئيسية على النحو التالي:

i. زيادة في نسبة الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين في سن الدراسة (3–18) المسجلين في التعليم الرسمي (مصنفين بحسب نوع المدرسة ومرحلة التعليم والجنسية ونوع الجنس)
ii. زيادة في نسبة الطلاب الناجحين والمنتقلين إلى الصف التالي (مصنفين بحسب نوع المدرسة والصف والجنسية ونوع الجنس)
iii. تحسين قدرة وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء على تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم أنشطة برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2.

ه. وصف البرنامج

14. تقدر كلفة المرحلة الثانية من برنامج الحكومة اللبنانية بعنوان مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال (2016 – 2021) بحوالي 2.1 مليار دولار أميركي على مدى خمسة أعوام. تم تطوير البرنامج بطريقة منفتحة وتشاركية بقيادة وزارة التربية والتعليم العالي وبمشاركة المركز التربوي للبحوث والإنماء وجهات فاعلة أخرى وطنية ودولية. ويستند البرنامج إلى نجاح المرحلة الأولى من مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال (2013–2015) والدروس المستفادة منها وهو يوسع نطاق العمل للتركيز على قضايا الجودة وتعزيز النظم. يهدف برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال الثانية إلى تحقيق 3 نتائج و9 مخرجات تتمحور حول ثلاث ركائز: i) الحصول المنصف على التعليم وii) تعزيز الجودة وiii) تعزيز النظم. تفصل كل من هذه الركائز أدناه.

15. في إطار برنامج الحكومة، ستدعم عملية البنك أهدافاً محددة لبرنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، ترتبط بالتعليم الرسمي[1]. تتوزع أهداف "البرنامج المدعوم من البنك" (الذي تقدر قيمته بـــ1.8 مليار دولار أميركي) بين الركائز الثلاث وهي تستثني الأنشطة التي تقع حصراً ضمن اختصاص الشركاء الدوليين، مثل اليونيسف والمفوضية. ومن الأمثلة على هذه الأنشطة المستثناة نذكر توفير الخدمات التعليمية غير النظامي وبرامج التحويلات النقدية التي تدار بالكامل خارج الوزارة. وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة لا تشكل جزءاً من البرنامج الذي يدعمه البنك، فهي لا تزال تشكل أجزاءً أساسية من برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2 الشامل.

16. يعتمد برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2 الشامل على مجموعة واسعة من الشراكات من أجل النجاح. لا يستطيع نظام التعليم العام استيعاب جميع اللاجئين واللبنانيين في سن الدراسة، ولذلك فهو يعتمد على الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص وغير الربحي لتوفير خدمات التعليم أيضاً. ففي حين أن وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء سينفذان معظم أنشطة المبادرة 2، فقد يكون الشركاء من وكالات الأمم المتحدة الأقدر على تنفيذ بعض الأنشطة لجهة الطلب والتي تُعتبر أساسية لتحقيق أهداف المبادرة. وبالمثل، لا يمكن تحقيق العديد من الأهداف في قطاع التعليم الرسمي في السنوات اللاحقة إلا من خلال دعم قطاع التعليم غير النظامي في الفترة الحالية، إذ أن الاحتياجات الخاصة للطلاب اللاجئين تتطلب نهجاً متعدد الجوانب. لا يذهب بعض الأطفال إلى المدرسة منذ عام أو أكثر وهم يحتاجون للتعليم في بيئات غير نظامية بغية تعويض ما فاتهم من المواد الدراسية والتكيف مع التعليم باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وهو سمة من سمات نظام التعليم في لبنان. وأخيراً، فإن استراتيجية مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال، تستهدف اللبنانيين واللاجئين على حد سواء، وتتماشى الاستثمارات مع احتياجات الاستدامة على المدى الطويل لنظام التعليم ككل، بغض النظر عن نتيجة أزمة اللاجئين على المدى ما بعد المتوسط.

[1] للتمييز بين برنامج مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال الشامل و"البرنامج الأصغر المدعوم من البنك"، يرجى ملاحظة استخدام الهلالين في "البرنامج المدعوم من البنك".

الركيزة I: الحصول المنصف على التعليم

1. تهدف الركيزة الأولى إلى تحقيق "تعزيز الحصول المنصف للأطفال والشباب ومقدمي الرعاية لهم على التعليم الرسمي والتعليم غير النظاميوطلبهم له". في إطار هذه الركيزة، ستسهم الأنشطة في نوعين من المخرجات:

أ.1 حصول الفتيان والفتيات ومقدمي الرعاية لهم على الدعم اللازم لزيادة طلبهم على التعليم الرسمي وفرص التعلم غير النظامي؛	أ.2 حصول الفتيان والفتيات على فرص وصول منصفة إلى مدارس رسمية وأماكن تعلم غير نظامية مجهزة بصورة مناسبة؛

الركيزة II: تحسين الجودة

2. تسعى الركيزة الثانية إلى "تحسين جودة الخدمات التعليمية وبيئات التعلم الموفرة لضمان نتائج تعلم مناسبة لأعمار الأطفال". وبصورة خاصة، ستساهم الأنشطة في مجالات المخرجات الثلاثة التالية:

ب.1 تمتع المدرسين والعاملين في مجال التعليم بقدرات محسنة على توفير التعليم المتمحور حول المتعلم في المدارس الرسمية وأماكن التعلم غير الرسمية؛	ب.3 تمكين المجتمعات من المشاركة الناشطة في تعزيز التعلم ورفاه الطلاب والأطفال في أماكن التعلم؛
ب.2 تمكين العاملين في مجال التعليم على مستوى المدارس من المساهمة بشكل استباقي في توفير بيئات تعلم آمنة وتمكينية؛	

الركيزة III: تعزيز النظم

3. تعمل الركيزة الثالثة على "تعزيز الحوكمة والقدرات الإدارية لوزارة التربية والتعليم العالي ومؤسساتها على وضع خطة وميزانية لخدمات التعليم وتقديمها ورصدها وتقييمها." وتهدف هذه الركيزة إلى تحقيق المخرجات التالية:

ج.1 إدارة الوزارة ومؤسساتها لنظام معلومات فعال ودقيق لإدارة التعليم؛	ج.3 المصادقة على أطر سياسية مناسبة لتنظيم برامج وخدمات التعليم وتنفيذها وتعزيز إدارة المدارس وإضفاء الطابع المهني على خدمات التعليم في المدارس وأماكن التعلم الرسمية؛
ج.2 تطوير منهج منقح وتفاعلي للمدارس وأماكن التعلم لتحسين جودة التعلم والمهارات الحياتية وفرص العمل للأطفال والشباب؛	ج.4 تمكين الوزارة ومؤسساتها على المستويين المركزي والإقليمي من قيادة وتنسيق تخطيط وتنفيذ

	وتقييم استراتيجية مبادرة توفير التعليم لجميع الأطفال 2.

و. الفحص البيئي والاجتماعي الأولي

20. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلباً نتيجة برنامج النتائج الذي يدعمه البنك، على النحو المحدد في السياسات والإجراءات المعمول بها، أن يقدموا شكاوى إلى آلية تسوية الشكاوى القائمة أو قسم تسوية الشكاوى الخاص بالبنك الدولي. يضمن هذا القسم مراجعة الشكاوى الواردة فوراً بغية معالجة الشواغل ذات الصلة. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتضررين أن يقدموا شكواهم إلى هيئة التفتيش المستقلة بالبنك الدولي التي تحدد ما إذا وقع الضرر أو ما إذا كان سيقع نتيجة عدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. ويمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد لفت نظر البنك الدولي إلى الشواغل مباشرةً ومنح إدارة البنك فرصة للرد. للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى قسم تسوية الشكاوى التابع للبنك الدولي يرجى زيارة موقع http://www.worldbank.org/GRS . للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة موقع www.inspectionpanel.org .

ز. التمويل التجريبي

المصدر:	**(مليون دولار أميركي)**
المقترض/المتلقي	
المؤسسة الدولية للتنمية	100.00
وزارة التنمية الدولية البريطانية	120.00
الصندوق الائتماني المتعدد المانحين (الصندوق الائتماني لنتائج التعليم لجميع الأطفال)	4.00
المجموع	224.00

ح. جهات الاتصال

البنك الدولي

جهة الاتصال: نواه يارو

المنصب: أخصائي أول في مجال التعليم

الهاتف: 7797-473 (202) 1 +

البريد الإلكتروني: nyarrow@worldbank.org

المقترض/العميل/المتلقي

جهة الإتصال: وزارة المالية، الجمهورية اللبنانية

المنصب:

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

الجهات التنفيذية

جهة الإتصال: فادي يارك

المنصب: مدير عام التربية، وزارة التربية والتعليم العالي

الهاتف: 961-1-772-11

البريد الإلكتروني: FYarak@MEHE.gov.lb

ط. لمزيد من المعلومات الاتصال:

دار المعلومات

البنك الدولي

شارع H 1818 ، نيويورك

واشنطن، دي.سي. 20433

الهاتف: 458-4500 (202)

الفاكس: 522-1500 (202)

الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/infoshop